ثم رأيت في بيان الواعظين ان الله تعالى لما خلق حوى قال له ادم
يارب زوجني من حوى فقال له يا ادم حتى تقطيني مهرها
فقال وما مهرها يارب قال ان تصلي على محمد حبيبي مائة مرة
في نفس فصلى ادم مائة مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب
لا باس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقي عليك يوخر
فصار من حق الحال والوجل قوله عن عشرة دراهم اي خلاصة
لان ابي حنيفة رضي الله عنه قال لا يجوز اقل منها قوله
عن خمسمائة درهم لانه كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم
لنسائه وبناته واما صداق ام حبيبة رضي الله عنها وكان من النجاشي
اربعمائة دينار فلا يعتبر ويستحب ان يكون من فضة للاتباع
وصح عن عمر رضي الله عنه في خطبته لا تغالوا بصداق النساء
فانها لو كانت مكرمة في الدنيا او تقوى عند الله تعالى لكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى بها قوله وهو كذلك
هو المعتمد قوله فان لم يسم اي الصداق قوله صح العقد
اي مع الكراهة قوله وهنا اي عدم تسمية الصداق
في العقد قوله معنى التفويض وهو حمل الامر الى غيره
ويقال له الاهال ومنه قول علي رضي الله عنه لا تهملي الناس
فوضى لا مراة لهم ولا سراة اذا جهنا لهم سادوا وقال شيخنا
وذكره الله اجزاما بعده في كلام المصنف وليس كذلك عدم
ذكره يعبر تفويض وكما يجب فيه بالعقد شيء وهو الذي اشار
اليه المصنف بما ياتي قوله ويجب فيه مهر المثل بالعقد وقد يكون

بتفويض

بتفويض ويصدر اي التفويض قوله فارق من الزوجة الخ لا يخفى
ان هذا ليس من التفويض في العقد الذي الكلام فيه وانما هو
سبب لجواز تفويض الولي في العقد فتامل قوله الرشيدة
اي ولو حكما ليشمل السفيهة المهملة قوله فيزوجها الولي
اخ هذا يقال له تفويض البضع اذا كان من الولي للزوج والاخر
تفويض المهر كقولها للولي زوجني بما شئت او بما تشاء فلان مثلا
قوله او بعكسه لكن لا شيء للسيد في تفويض امته وادخل بها
الزوج لان الحق له وقد اسقطه قوله ثلاثة اشياء اي واحد
منها كما هو معلوم والا فهي تناقض مع ما ذكره بعد فتامل
قوله ان يفرضه الزوج اي يقدره قوله على نفسه اي قبل
الدخول بها من غير طلبها او بطلبها منه لها الامتناع منه
حتى يفرضه لها ولها بعد الفرض حبس نفسها حتى تقبض جميع
المفروض لها ان لم يوجلاه باجل معلوم ولها المهر دون مهر
المثل بخلاف الذي يفرضه الحاكم فلا بد ان يكون مهر المثل
قوله بما يفرضه اي اذا كان دون مهر المثل كما مر او لم يكن
من نقد البلد او فرض وجاد والا فلا يعتبر رضاها قوله
او يفرضه الحاكم اي الذي تقع الدعوى بين يديه عند تنازعهما
ورفع الامر اليه لكن بشرط ان يعلم مهر المثل فيفرضه قوله
ويكون المفروض عليه اي من جهة الحاكم مهر المثل حالا من نقد
البلد وحوبا عليه وان لم يرض به الزوجان كما سيذكره بعد
قوله ويشترط علم القاضي بقدره اي مهر المثل وهو معلوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)